الميزان للدراسات الإسلامية والقانونية
Al-Meezan of Islamic and Legal Studies
ISSN 2311-097X E-ISSN 2790-251X
مجلة علمية عالمية محكمة
المجلد الثالث عشر، العدد الأول، ذو القعدة1447هـ/ نيسان 2026م
Volume 13, No. 1April 2026
تاريخ استلام البحث: 2025/12/7م تاريخ قبول البحث: 2026/1/28م تاريخ نشر البحث: 2026/4/30م

تعقبات الأمير الصنعاني في كتاب التحبير لإيضاح معاني التيسير على الإمام الترمذي في سننه
دراسة نقدية

عمار عارف سليمان* أ.د. عبد ربه سلمان أبو صعيليك**

الملخص

يتناول هذا البحث تعقبات الأمير الصنعاني (ت1182هـ) في كتاب التحبير لإيضاح معاني التيسير على الإمام الترمذي في سننه، انطلاقًا من مشكلة تتمثل في ضرورة جمع هذه التعقبات وبيان طبيعتها، ودراستها لتبيّن مدى قيمتها النقدية. وقد اتُّبع الباحث المنهج الاستقرائي لحصر التعقبات، ثم المنهجين التحليلي والنقدي لفهمها وتقويمها، وانتهت الدراسة إلى أنّ مجموع التعقبات بلغ تسعة؛ خمسة منها مَتنِيّة تتعلق بضبط الألفاظ وتحرير السياقات، وأربعة حُكمية تتصل بأحكام الترمذي على الأحاديث. كما ظهر أنّ الصنعاني أصاب في ثمانية منها، وأن تعقباته المصيبة اتجهت إلى تصويب المتون، وتحديد الوقائع، وتوجيه أحكام الترمذي ونقدها. وأبرز البحث امتلاك الصنعاني منهجًا نقديًا متزنًا يقوم على تتبع الطرق ومعرفة العلل وتحقيق المتون، مما يجعل تعقباته إضافة معتبرة في النقد الحديثي التطبيقي.

الكلمات المفتاحية: الصنعاني، الترمذي، التحبير، التعقبات الحديثية، نقد المتون، العلل، تتبع الطرق.

* طالب دكتوراة، الجامعة الأردنية.ammaref98@gmail.com
** كلية الشريعة، الجامعة الأردنية.

1.المقدمة:

إنَّ الحمدَ لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، أمّا بعد:

فيُعد الإمام محمد بن إسماعيل بن الأمير الصنعاني (ت 1182هـ) من أبرز العلماء المتأخرين الذين كان لهم عناية فائقة بالسنة النبوية في عصره، وقد خلّف تراثًا علميًا زاخرًا في خدمة الحديث الشريف، ومن أهم مؤلفاته في هذا الباب كتابه الموسوم بعنوان "التحبير لإيضاح معاني التيسير"، وهو شرح نفيس على كتاب "تيسير الوصول إلى جامع الأصول" للإمام عبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني (ت 944هـ)، الذي اختصر كتاب "جامع الأصول في أحاديث الرسول" للإمام ابن الأثير الجزري (ت 606هـ).

ويمتاز كتاب التحبير بغزارة فوائده الحديثية، ودقة تعقباته النقدية، وتحريراته الفقهية والأصولية، التي تُبرز عمق علم الصنعاني وسعة اطلاعه، خصوصًا أنه من مؤلفاته المتأخرة التي نضج فيها فكره واتسعت مداركه. وقد اشتمل هذا الكتاب على عدد من التعقبات الدقيقة التي وجهها الصنعاني إلى الإمام الترمذي، سواء في منهجه النقدي أم في أحكامه على الأحاديث أم في ترجيحاته بين الروايات، وهذه التعقبات تحمل في طياتها مادةً علمية مفيدة تستحق الجمع والدراسة.

لذلك جاء هذا البحث بعنوان: **تعقبات الأمير الصنعاني في كتاب التحبير لإيضاح معاني التيسير على الإمام الترمذي في سننه-دراسةً نقدية**، ويهدف البحث إلى جمع هذه التعقبات، وتحليلها تحليلًا نقديًا يُبرز منهج الصنعاني في نقد المتون والأسانيد، وموقفه من أحكام الإمام الترمذي، ومقدار اتفاقه أو مخالفته له، مع بيان أثر ذلك في خدمة السنة النبوية.

ونسأل الله -سبحانه وتعالى- أن يوفقنا في هذا العمل، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا لطلّاب العلم والباحثين في ميدان السنة النبوية وعلومها.

2.مشكلة الدِّراسة:

تكمن مشكلة الدِّراسة في الكشف عن تعقبات الأمير الصنعاني في كتاب التحبير لإيضاح معاني التيسير على الإمام الترمذي في سننه، من خلال جمعها وتحريرها ومناقشتها وصولًا إلى ما ترجَّح منها. ويمكن بيان ذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1-ما تعقبات الصنعاني على الإمام الترمذي المتعلقة بالمتون؟

2-ما تعقبات الصنعاني على الإمام الترمذي المتعلقة بالحكم على الأحاديث؟

3-ما القيمة العلمية لتعقبات ابن الأمير الصنعاني على الإمام الترمذي؟

3.أهداف الدِّراسة:

تسعى الدِّراسة للوصول إلى مجموعة من الأهداف، وهي:

1-بيان تعقبات الصنعاني على الإمام الترمذي المتعلقة بالمتون.

2-توضيح تعقبات الصنعاني على الإمام الترمذي المتعلقة بالحكم على الأحاديث.

3-إبراز القيمة العلمية لتعقبات ابن الأمير الصنعاني على الإمام الترمذي.

4.أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذا البحث فيما يأتي:

1-تعلُّق الدِّراسة بالسُّنة النبوية، التي تعد المصدر الثاني من مصادر التَّشريع، وإثراء المكتبة الإسلامية ببحث يبرز نموذجًا عمليًا في النقد الحديثي عند أحد أئمة علماء الحديث.

2-القيمة العلمية للكتاب، ومكانة مؤلفه، وإفصاحه عن مادة حديثيّة نقدية في مختلف علوم الحديث، مع الحاجة إلى جمعها وبيانها.

3-الفائدة العلمية التي يكتسبها الباحث من خلال ممارسته للنقد الحديثي والتحليلي، ومعرفة مدلول المصطلحات النقدية، ومقارنة أقوال العلماء والترجيح بينها.

5.الدِّراسات السَّابقة:

بعد البحث والسؤال لم نقف على دراسة علمية جادة في هذا الموضوع؛ ولكن وقفنا على بعض الدراسات التي لها علاقة بتعقبات الصنعاني على بعض العلماء الآخرين، ومن ذلك:

1-رسالة ماجستير بعنوان: **"تعقبات الإمام الصنعاني (ت 1182 هـ) من خلال مؤلفاته في المصطلح على الحافظ ابن حجر (ت 852 هـ): جمعًا ودراسة نقدية"**، للباحث عماد عباس قادر، كلية العلوم الإسلامية-جامعة تكريت، عام2020م.

في هذه الرِّسالة درس الباحث تعقبات الإمام الصنعاني من خلال مؤلفاته في المصطلح على الحافظ ابن حجر، وحصر البحث على مؤلفات الإمام الصنعاني في المصطلح، فضلًا عن تخصيصه بتعقباته على الحافظ ابن حجر.

2-بحث بعنوان: **"تعقبات الإمام الصنعاني من خلال مؤلفاته في المصطلح على الحافظ ابن حجر في الحديث الحسن: جمع ودراسة نقدية"**، للباحثين عماد عباس قادر، وأديب محمد حسن، مجلة العلوم الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية-جامعة تكريت، المجلد 12، العدد 3، عام 2021م.

وهو بحث وضَّح فيه الباحث تعقبات الإمام محمد بن إبراهيم الوزير على الحافظ ابن حجر في الحديث الحسن، والذي يظهر أنَّه بحث مستلٌ من الرسالة السابقة.

وهناك دراسات أخرى في مجالات ليس لها تعلق مباشر بموضوع البحث؛ وحيث لم يطلع الباحث على دراسة سابقة عنيت بتعقبات الأمير الصنعاني في كتاب "التحبير لإيضاح معاني التيسير" على الإمام الترمذي في سننه، جاءت هذه الدراسة لتوضح هذا الجانب وتبرزه.

6.منهج الدِّراسة:

المناهج المتبعة في هذه الدِّراسة هو:

1-**المنهج الاستقرائي:** حيث سيقوم الباحث باستقراء كتاب "التحبير لإيضاح معاني التيسير"؛ وذلك للوقوف على التعقبات الحديثية للصنعاني على الإمام الترمذي، وجمعها ودراستها.

2-**المنهج التحليلي:** وذلك من خلال تحليل تعقبات وأحكام ابن الأمير الصنعاني النقدية، والتعليق عليها، ومناقشتها، والوقوف على خلاصة القول فيها.

3-**المنهج النقدي:** وذلك من خلال نقد الآراء والأحكام الحديثية، والوقوف على ما ترَّجح من الأقوال.

7.خطة الدراسة:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يتكون من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، وهي على النحو الآتي:

المقدمة وفيها:

مشكلة الدِّراسة، وأهميتها، وأهدافها، ومنهجها، والدِّراسات السَّابقة المتعلقة بها.

المبحث التمهيدي: مفهوم التعقب، والتعريف بالصنعاني وبكتابه التحبير لإيضاح معاني التيسير

المطلب الأول: مفهوم التعقب لغة واصطلاحًا وعند المحدثين

المطلب الثاني: التعريف بالصنعاني وبكتابه التحبير لإيضاح معاني التيسير

المبحث الأول: تعقبات الأمير الصنعاني على الإمام الترمذي في متون الأحاديث

المطلب الأول: ألفاظ الأحاديث التي ساقها الترمذي

المطلب الثاني: تعليقات الترمذي على الأحاديث

المبحث الثاني: تعقبات الأمير الصنعاني على الإمام الترمذي في الحكم على الأحاديث

المطلب الأول: تصحيح الترمذي للأحاديث

المطلب الثاني: تحسين الترمذي للأحاديث

المبحث التمهيدي: مفهوم التعقب، والتعريف بالصنعاني وبكتابه التحبير لإيضاح معاني التيسير

وقد تضمن هذا المبحث مطلبين اثنين، وهما على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم التعقب لغة واصطلاحًا وعند المحدثين

وقد تضمَّن هذا المطلب بيان ثلاث مسائل، وهي على النحو الآتي:

أولًا: مفهوم التعقب لغة:

التعقب من الفعل الثلاثي عقب، وهو يدلّ في أصله –كما يظهر من معاجم اللغة– على معنى "تأخير الشيء وإتيانه بعد غيره"، ومنه عقب الليل النهار: جاء بعده[1]. كما يتفرّع عنه معانٍ تتصل بالتتبّع والنظر في المآل. والتعقيب: هو الرجوعُ بعد الانصراف عن أمرٍ قُصِد، والمعقِّب: من يتتبعُ أثرَ غيره في اقتضاءِ حقٍّ أو نحوه[2].

وقد بيّن الأزهري (ت ٣٧٠هـ) أنّ التعقّب قد يأتي بمعنى طلب العثرة، فقال: استعقبتُ الرجل وتعقبته إذا طلبتَ عورته وعثرته... ويقال استعقب فلان من كذا وكذا خيرًا وشرًّا[3]. وصرّح ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) بأن أصله التتبع، فقال: تعقبتُ ما صنع فلان، أي تتبعتُ أثره... وستجد عقب الأمر كخير أو كشر، وهو العاقبة[4].

وأضاف ابن منظور (ت ٧١١هـ) دلالة المراجعة والتفكر، فقال: تَعَقَّبَ الخبر: تَتَبَّعَه... والتعقّب: التدبر، والنظر ثانية[5]. وذكر أبو حيّان (ت ٧٤٥هـ) معنى الإبطال والرَّد، فقال: المعقب الذي يكر على الشيء فيبطله... ومنه قيل لصاحب الحق: معقِّب[6]. وجاء الاستعمال القرآني مؤيّدًا لهذا المعنى الدلالي[7]، كقوله تعالى: {وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ} [سورة الرعد: ٤١]، أي لا رادّ لحكمه ولا مبدِّل[8].

وخلاصة ذلك أن التعقّب يتراوح بين المعاني الآتية، وهي: التَّفحص، والتتبّع، وطلب العثرة، والتدبر، وإعادة النظر، واعتبار المآل، والردّ والنقض؛ ونحو ذلك مما ذكره أهل اللغة.

ثانيًا: مفهوم التعقب اصطلاحًا:

يتبين بعد التأمّل في استعمالات العلماء للفظ التعقّبات أن هذا اللفظ لم يحظَ بتعريف اصطلاحي صريح عند المتقدمين ولا عند من جاء بعدهم، ويبدو أن مردَّ ذلك –فيما يظهر– استقرار دلالته في الأذهان، بحيث لم تستدعِ الحاجةُ لضبطه. غير أنّ الرجوع إلى أصل اللفظ في استعمال اللغة، وما يتفرّع عنه من دلالات ومعانٍ يمكّن من صياغة المعنى الاصطلاحي للفظ.

وعليه يمكن تعريف التعقّب بأنّه: إقدامُ عالمٍ متأخّرٍ أو معاصرٍ على تتبّع كلام عالمٍ آخر، والتعليق عليه بنقدٍ أو استدراكٍ أو نقضٍ أو توجيهٍ، أو بيانٍ لوجه الخطأ، ونحو ذلك.

وقد صاغ بعض الباحثين المعاصرين تعريفًا قريبًا من ذلك فقال: "نظرُ العالم استقلالًا في كلام غيره أو كلامه السابق تخطِئةً أو استدراكًا"[9]. والمقصود بالاستقلال هنا أن يكون التعقّب نابعًا من اجتهاد صاحبه، لا تابعًا لنقل عن غيره.

ثالثًا: مفهوم التعقب عند المحدثين:

بناءً على ما تقدّم من التعريفين اللغوي والاصطلاحي، يتبيّن للباحث أن التعقّب عند المحدّثين يتمثّل في: اتباع المحدّث قولًا لِمَن سبقه في الحكم أو الشرح على الحديث سندًا أو متنًا، بصيغةٍ تتضمّن نقد ذلك القول، بتصحيحه وبيان وجه الصواب فيه.

ويدخل في هذا التعريف ما كان تصريحًا، كقولهم: "وهم فلان"، "أخطأ"، "الصواب كذا"، "ليس كما قال"، وما كان تلميحًا من خلال سياق الأدلة والطرق التي تُظهر ضعف القول الأول أو مرجوحيته.

كما يخرج من التعريف ما يقع من اختلافٍ بين أهل عصرٍ واحدٍ من غير مسار تعقّبي، مما يدخل في فقه الاختلاف الطبيعي في الاجتهاد. وكذلك ما يورده المحدّث عرضًا من مسائل فقهية أو لغوية ليست داخلة في المعنى الحديثي للتعقّب.

ومن ثَمَّ، يظهر أن جوهر التعقب عند المحدّثين يقوم على تحرير الصواب في بيان الأحكام والمسائل المتعلقة بالأحاديث، عبر مراجعة أقوال من سبقهم، واستدراك ما وقع فيه المتقدّم من خطأ أو غفلة أو سهو، أو إظهار وجهٍ آخر للحكم لم يتنبّه له الأول.

المطلب الثاني: التعريف بالصنعاني وبكتابه التحبير لإيضاح معاني التيسير

وقد تضمَّن هذا المطلب بيان أمرين اثنين، هما على النحو الآتي:

أولًا: التعريف بالصنعاني[10]:

هو الإمام محمد بن إسماعيل بن صلاح الحسني الكحلاني الصنعاني، من السادة الأشراف، ينتسب إلى الحسن بن علي بن أبي طالب -رضي الله عنهما-. وُلِد بمدينة كحلان[11] سنة (1099هـ)، ثم انتقل صغيرًا إلى صنعاء سنة (1107هـ)، حيث نشأ في بيئة علمية وتلقّى علومه على كبار علمائها.

أخذ عن جماعة من الأعلام، أشهرهم: زيد بن محمد بن الحسن، وصلاح بن الحسين الأخفش، وعبد الله بن علي بن أحمد، وعلي بن محمد العنسي، كما رحل إلى الحرمين ولقي فيها عددًا من العلماء كـ عبد الرحمن بن أبي الغيث ومحمد بن عبد الهادي السندي وغيرهم. وتخرّج على يديه

جمع من الأئمة، منهم: عبد القادر بن أحمد الناصر، وأحمد بن محمد بن عبد الهادي، وأحمد بن صالح ابن أبي الرجال، وعدد من أبنائه العلماء.

واتّصف الصنعاني بالزهد والورع وابتعد عن مناصب الدولة، منصرفًا للعلم والتدريس والتأليف. وكانت عقيدته واضحة تقوم على الاتباع ونبذ البدع ومسالك المتكلمين، وقد ظهر ذلك في رسائله وكتبه، خاصة "تطهير الاعتقاد".

نال ثناء العلماء في حياته وبعد وفاته؛ فوصفه الشوكاني بـ "الإمام الكبير المجتهد المطلق"، وعدّه من المجدّدين لمعالم الدين، ولقّبه الأهدل بـ "أمير المؤمنين في الحديث". كما ترك تراثًا علميًّا واسعًا، ومن أبرز مؤلفاته: سبل السلام، والتنوير شرح الجامع الصغير، وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، والتحبير لإيضاح معاني التيسير، وغيرها.

توفي بصنعاء يوم الثلاثاء 3 شعبان (1182هـ)، بعد حياة حافلة بخدمة العلم ونشر السنة.

ثانيًا: التعريف بكتاب التحبير لإيضاح معاني التيسير:

يُعَدّ كتاب "التحبير لإيضاح معاني التيسير" من أهم مؤلفات الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، ومن آخر ما صنّفه في مرحلته العلمية المتقدّمة؛ الأمر الذي أكسبه نضجًا واضحًا في العرض، وعمقًا في التحليل، ورسوخًا في المناقشة، ودقة التحرير والاستنباط. وقد وضعه المؤلف شرحًا لكتاب "تيسير الوصول إلى جامع الأصول" للعلامة اليمني عبد الرحمن بن علي الزبيدي المعروف بابن الديبع الشيباني، الذي اختصره من كتاب "جامع الأصول" لابن الأثير الجزري.

ويمتاز التحبير بثروة علمية واسعة تجمع بين الفوائد الحديثية، والضوابط اللغوية، والأحكام الفقهية، والترجيحات النقدية، مما يجعله خلاصة لنتاج الصنعاني الحديثي. وقد اتسم منهج ابن الأمير في شرحه لهذا الكتاب بجملة من السمات؛ فهو يضع عنوان التيسير في مطلع الشرح، ثم يباشر بيان المراد. ولا يكاد يتعرض لتعريف الأبواب إلا في حالات نادرة. كما يترك أحيانًا شرح بعض الأحاديث، إمّا لوضوحها أو لكون معناها مما تقدّم له نظير.

وجاء شرحه متراوحًا بين الإيجاز والاقتصار، وبين التوسّط والبسط، على قدر ما يقتضيه المقام. ويعنى في الغالب بترجمة الصحابي راوي الحديث، فيضبط اسمه، ويذكر طرفًا من أخباره، كتاريخ إسلامه أو أشهر مواقفه أو وفاته، معتمدًا غالبًا على "تقريب التهذيب" و"تهذيب التهذيب" لابن حجر العسقلاني. كما يضبط الألفاظ الغريبة ويبيّن معناها، مستندًا في الغالب إلى ما دوّنه ابن الأثير في الغريب.

أما في الحكم على الأحاديث، فيسلك أحد طريقين: الحكم الإجمالي اعتمادًا على ما يقوله أئمة النقد كالإمام الترمذي والدار قطني وغيرهم، أو الحكم التفصيلي من خلال الحديث عن رجال

الإسناد، ناقلًا أقوال النقاد المتقدمين كأحمد، ويحيى بن معين، وابن حبان، وابن أبي حاتم ونحوهم. وفي الجانب الفقهي، يشير الصنعاني إلى ما يُستنبط من الأحكام، ويعرض لاختلاف العلماء غالبًا بإجمال دون بسط الأدلة ومناقشتها، إلا في النادر.

ويمثل التحبير –بمنهجه هذا– عملًا يجمع بين الرواية والدراية، ويكشف عن رصانة النقد عند الصنعاني، وقدرته على الجمع بين تحقيق المتون، وتحليل الأسانيد، وتحرير مواضع الإشكال، وهو ما جعله أحد أهم شروح التيسير وأوسعها مادةً وأقواها تحريرًا.

وقد تَولّى تحقيق الكتاب وتعليقه وتخريج أحاديثه وضبط نصوصه الباحث محمد صبحي بن حسن حلاق، في عمل علمي فريد، اعتنى بمقابلة النسخ، وتوثيق النقول، وشرح الغريب، والتعليق على المواضع المشكلة، مما أسهم في إبراز القيمة العلمية لهذا الكتاب.

المبحث الأول: تعقبات الأمير الصنعاني على الإمام الترمذي في متون الأحاديث

وقد تضمن هذا المبحث مطلبين اثنين، وهما على النحو الآتي:

المطلب الأول: ألفاظ الأحاديث التي ساقها الترمذي

وقد تضمَّن هذا المطلب تعقُّباتٍ ثلاثة، وهي على النحو الآتي:

التعقب الأول: لفظ (أربع وستون) الوارد في حديث شعب الإيمان

أولًا: نص التعقب:

قال الإمام الصنعاني معقبًا على رواية الترمذي لحديث شعب الإيمان بلفظ: **(أربع وستون)**[12]: "وهي لا تخالف رواية البخاري لأن غاية ما فيها تعيين البضع أنه أربع، وهو أحد ما يطلق عليه لفظ البضع، إلا أنه قال الحافظ: أنها رواية معلولة[13]، ثم اختلف العلماء في أي الروايات أرجح، فرجح البيهقي[14] رواية البخاري بأنه المتيقن وما عداه مشكوك، ومنهم من رجح رواية الأكثر أعني: بضع وسبعون، وقد ذكر ذلك النووي في شرح مسلم[15]"[16].

ثانيًا: تحرير موضع التعقب:

وجّه الإمام الصنعاني تعقُّبه إلى رواية الترمذي التي ورد فيها تحديد عدد شعب الإيمان بأنها (أربع وستون)، وهي رواية تخالف رواية البخاري (بضع وستون)[17] من حيث اللفظ، وذلك لأنها تعيّن مقدار "البضع"، الذي يُطلق في اللغة على العدد من ثلاثة إلى تسعة[18]، فعيّنته هذه الرواية بأربع.

وقد أشار الصنعاني إلى أن هذه الرواية لا تُعدّ مخالفة من حيث المعنى؛ لأن "أربع" داخلة في حدّ البضع، إلا أن الإشكال فيها يرجع إلى علّتها الإسنادية، كما بيّن الحافظ ابن حجر.

ومن هنا انطلق الصنعاني في بيان الخلاف بين العلماء في الترجيح بين الروايات، فذكر أن البيهقي رجّح رواية البخاري لكونها المتيقّنة، بخلاف غيرها الذي يدور بين الاحتمال والتعيين.

وأشار إلى من رجّح رواية الأكثر (بضع وسبعون) كما ذكر ذلك النووي في شرحه، اعتمادًا على ما ورد في روايات متعددة من غير شك.

ثالثًا: المناقشة:

تتعلق هذه المسألة بتعدّد الروايات في حديث شعب الإيمان، والاختلاف الوارد بين ألفاظها: (بضع وستون)، و(بضع وسبعون)، و(أربع وستون). وقد دار النقاش العلمي في هذا السياق حول أيهما أرجح من جهة الرواية، وأقوى من حيث الإسناد والدلالة.

فقد نقل النووي الخلاف في الروايات[19]، وبيّن أن رواية البخاري وردت بلفظ: (بضع وستون) بلا شك، من طريق سليمان بن بلال، بينما جاءت رواية مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح بالتردّد: (بضع وسبعون أو بضع وستون)[20].

ثم أشار إلى أن هذا الشك من سهيل نفسه، كما صرّح بذلك البيهقي[21] وابن الصلاح[22]، وهو ما يُضعف من الاعتماد على روايته مقارنة برواية من ضبط العدد دون تردّد.

وقد نبّه النووي إلى أن سليمان بن بلال رواه على القطع، واعتبر روايته (بضع وستون) هي الصحيحة، وبهذا رجّحها عدد من العلماء، ومنهم القاضي عياض الذي قال: "الصواب ما وقع في سائر الأحاديث ولسائر الرواة: بضع وستون"[23].

وفي المقابل، نُقل عن بعض العلماء ترجيح رواية الأكثر (بضع وسبعون)، ومنهم الحليمي[24]، بناءً على قاعدة: "الزيادة من الثقة مقبولة".

أما الحافظ ابن حجر، فقد ناقش هذه المسألة بمزيد من التفصيل[25]، وأورد أن رواية سليمان بن بلال لم يقع فيها تردّد، إلا أن رواية بشر بن عمرو عن سليمان ورد فيها الشك، ما يُضعف القطع بها. ومع ذلك، رجّح البيهقي رواية البخاري؛ لكونها المتيقنة، بخلاف غيرها التي قد يعتريها التردّد أو العلّة.

ثم تطرّق ابن حجر إلى رواية الترمذي بلفظ (أربع وستون)، فبيّن أنها رواية معلولة، وأنها –لو صحت– لا تُخالف رواية البخاري، لأن تعيين البضع بأربع لا يخرج عن معناه. ولكنه رفض ترجيح رواية الأكثر (بضع وسبعون) لمجرد كونها زيادة؛ لأن من زادها لم يثبت على الجزم بها، لا سيما مع اتحاد المخرج، وهو ما يُضعف الاحتجاج بها على جهة التفصيل. ولذلك، رجّح ابن الصلاح -كما أشار ابن حجر– رواية الأقل؛ لأنها المتيقنة.

وبهذا يظهر أن كلا من الإمامين –النووي وابن حجر– مالا إلى ترجيح رواية البخاري؛ لما فيها من الجزم والضبط، ولضعف ما خالفها إما من جهة الشك، أو من جهة العلة، أو من جهة ضعف الترجيح بالزيادة غير المتيقنة.

رابعًا: الترجيح:

بعد النظر في الروايات الواردة لحديث شعب الإيمان، وتتبُّع طرقها وألفاظها، وأقوال العلماء فيها، يظهر أن أرجح الروايات هي رواية البخاري بلفظ: (بضع وستون)؛ وذلك استنادًا إلى عدّة وجوه نقدية معتبرة: من ثبوت الرِّواية وجزم راويها، وكونها المتيقَّن، في مقابل ما شاب غيرها من علل، كعلّة رواية الترمذي، وضعف مسلك ترجيح الأكثر، فضلًا عن موافقتها لترجيح جمهور النقّاد. وهو ما وافق عليه الإمام الصنعاني في تعقيبه، إذ نصّ على تقديم رواية البخاري.

التعقب الثاني: تصحيح اسم الصحابي الوارد في رواية نزول آية القاعدين عن بدر:

أولًا: نص التعقّب:

ساق المصنف رواية عن ابن عباس -رضي الله عنه-وفيها قال: (لا يستوي القاعدون من المؤمنين عن بدر والخارجون إليها). أخرجه البخاري[26] وهذا لفظه، والترمذي[27]، وزاد: (لما نزلت غزوة بدر قال عبد الله بن جحش، وابن أم مكتوم: إنا أعميان يا رسول الله، فهل لنا رخصة؟ فنزلت: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: 95] و﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ [النساء: 95] فهؤلاء القاعدون غير أولي الضرر، ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 95] درجات منه على القاعدين من المؤمنين غير أولي الضرر.[28]

فعقب الصنعاني عليه بقوله: "قوله: عبد الله جحش: هكذا وقع في الجامع الكبير[29] وفي سنن الترمذي[30]، والصواب عبد بن جحش غير مضاف، ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب[31]، قال: وقال يحيى ابن معين: اسمه عبد الله بن جحش، ولم يصنع شيئًا، أي: ليس قول يحيى بشيء، وكنيته: أبو أحمد وهو الشاعر الأعمى، وأخوه عبد الله بن جحش، وعبيد الله بن جحش مات عبيد الله بأرض الحبشة نصرانيًا، وعبد الله: هو المجدع في سبيل الله -رضي الله عنه-. انتهى"[32].

ثانيًا: تحرير موضع التعقّب:

موضع التعقّب يقع في تصحيح الاسم الوارد في زيادة الترمذي؛ إذ ساق المصنّف: "عبد الله جحش" وهو كذلك في جامع الأصول وسنن الترمذي، والصواب "عبد بن جحش" بلا إضافة.

ثالثًا: المناقشة:

يمكن مناقشة التعقب من ثلاثة جوانب:

1-ضبط الاسم في كتب التراجم: نصّ ابن عبد البر[33] وابن الأثير[34] وغيرهما على أن اسمه "عبد بن جحش" المعروف بأبي أحمد الشاعر الأعمى، حليف حرب بن أمية، وهو ممن هاجر إلى أرض الحبشة، وهو أخو زينب بِنْت جحش زوج النبي -ﷺ-، لا أخيه عبد الله بن جحش الشهيد بأحد، والملقب بالمجدع في الله[35]، لأنه مُثِّل به يوم أحد وقُطع أنفه.

وذكر ابن عبد البر أن نسبة "عبد الله بن جحش" في هذا الموضع لا تُصيب، وأن قول يحيى بن معين: "اسمه عبد الله بن جحش" غير مُعتَمد هنا؛ لأنه يوقع الخلط بين أخوين مختلفين.

2-قرينة السياق: لفظ الخبر **(إنا أعميان يا رسول الله...)** يقتضي أن يكون المذكوران أعمَيَيْن، وابن أم مكتوم كذلك، ولا يُعرف من بني جحش أعمى سوى أبي أحمد عبد بن جحش، أمّا عبد الله بن جحش فليس بأعمى، بل هو المجدَّع يوم أُحد.

3-رفع الاشتباه بين شخصين: إطلاق "عبد الله" يجرّ إلى الخلط بين الصحابي الشهيد (عبد الله) وبين أخيه الأعمى (عبد)، والصواب التفريق لئلا تُنقل فضيلة أو واقعة لغير صاحبها.

رابعًا: الترجيح:

الصواب اعتماد "عبد بن جحش أبو أحمد الأعمى" في زيادة الترمذي، لا "عبد الله بن جحش"، فهذا الضبط تؤيده كتب الرِّجال وقرائن السِّياق، ويزيل الاشتباه بين الأخوين، وبذلك يصحّ تعقّب الصنعاني على لفظ "عبد الله" الوارد في الجامع الكبير والذي نقل عن الترمذي.

التعقب الثالث: تعيين الصحابي الذي وُجدت معه آخر سورة التوبة:

أولًا: نصُّ التعقب:

ساق المصنف حديثًا عن زيد بن ثابت -رضي الله عنه-وفيه قال: أرسل إلي أبو بكر -رضي الله عنه-مقتل أهل اليمامة، ...، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع خزيمة أو أبي خزيمة الأنصاري لم أجدها مع أحد غيره، وكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله تعالى، ثم عند عمر حتى توفاه الله تعالى، ثم عند حفصة بنت عمر -رضي الله عنهم -. أخرجه البخاري[36] والترمذي[37].[38]

فعقب الصنعاني على الشَّك الحاصل في متن رواية الترمذي فقال: "قوله: أو أبي خزيمة في الترمذي[39]، وعند أحمد[40]: خزيمة من غير شك. قال الحافظ ابن حجر: الصواب أن الذي وجد معه آخر سورة التوبة أبو خزيمة بالكنية، واسمه الحارث بن خزيمة، والذي وجد معه آية الأحزاب خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين.[41]"[42].

ثانيًا: تحرير موضع التعقب:

موضع التعقب في الشك الحاصل في تعيين اسم الصحابي الذي وُجدت معه آخر آية من سورة التوبة، حيث ورد عند الترمذي بلفظ: "مع خزيمة أو أبي خزيمة الأنصاري" وعند أحمد "خزيمة" من غير شك، فنبّه الصنعاني إلى اختلاف الروايات في ذلك، وبيّن أن الصواب –كما قرّره الحافظ ابن حجر– أن آخر سورة التوبة كانت عند أبي خزيمة الحارث بن خزيمة، لا عند خزيمة بن ثابت ذي الشهادتين الذي وجد معه آية الأحزاب، وبذلك يتّضح أن موضع التعقّب هو تصويب اسم الصحابي الوارد في الرواية.

ثالثًا: المناقشة:

يتّضح بعد مراجعة طرق الحديث أن الإمام البخاري ساق في صحيحه عدة روايات جزمت بذكر أبي خزيمة الأنصاري من غير تردّد، مع إيراده متابعةً واحدة وقع فيها شكّ بين خزيمة وأبي خزيمة[43]. وأمّا رواية الإمام الترمذي في شأن آخر سورة التوبة فقد جاءت جازمةً بذكر خزيمة بن ثابت من غير أيّ تردّد[44]، وأنّ موضع الشكّ إنّما ورد في روايةٍ أخرى تتعلّق بآية الأحزاب[45]. وبذلك يتبيّن أن الإمام الصنعاني قد جانب الصواب في عزو رواية الشك إلى الترمذي، إذ لم يقع التردد في روايته المتعلقة بسورة التوبة، وإنما في غيرها.

وقد بيّن الحافظ ابن حجر أن روايات هذا الحديث اختلفت في تعيين الصحابي الذي وُجدت معه آخر آيات سورة التوبة، فورد في بعضها خزيمة بن ثابت، وفي بعضها أبو خزيمة الأنصاري، ووقع التردد عند بعض الرواة بين الاسمين[46].

وبعد المقارنة بين الطرق، رجّح ابن حجر أن الصواب أن الذي وُجدت معه آخر سورة التوبة هو أبو خزيمة بالكنية، واسمه الحارث بن خزيمة، وأما خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين فهو الذي وُجدت عنده آية الأحزاب. وهذا الخلاف ناشئٌ عن اختلاف الرواة في النقل عن الزهري، غير أن الراجح ما دلّت عليه الروايات من كون الآيتين الأخيرتين من التوبة كانتا عند أبي خزيمة لا عند خزيمة بن ثابت.

رابعًا: الترجيح:

بعد تحرير موضع التعقّب ومناقشة الروايات يتبيّن أن ما وجّهه الإمام الصنعاني من نسبة الشكّ في اسم الصحابي إلى رواية الترمذي غير دقيق؛ لأنّ التردّد بين خزيمة وأبي خزيمة إنما وقع في متن حديث آية الأحزاب وليس حديث آيات آخر سورة التوبة.

ومن خلال جمع الروايات والمقارنة بينها يظهر صحَّة ما قرّره الحافظ ابن حجر أن الذي وُجدت معه آخر سورة التوبة هو أبو خزيمة الحارث بن خزيمة الأنصاري، وأما خزيمة بن ثابت ذو الشهادتين فهو الذي وُجدت معه آية الأحزاب، وبه يزول الإشكال ويتضح وجه الصَّواب في تعيين الصحابي.

المطلب الثاني: تعليقات الترمذي على الأحاديث

وقد تضمَّن هذا المطلب تعقُّبين اثنين، وهما على النحو الآتي:

التعقب الأول: تصويب عبارة الترمذي في تحديد القاعدين أولي الضرر في سياق سبب النزول

أولًا: نص التعقّب:

عقَّب الصنعاني على عبارة للترمذي ساقها المصنف في حديثٍ رواه ابن عباس -رضي الله عنه-، وفيه أنه قال: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: 95] عن بدر، والخارجون إلى بدر لما نزلت غزوة بدر قال عبد الله بن جحش، وابن أم مكتوم: إنا أعميان يا رسول الله، فهل لنا رخصة؟ فنزلت: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ و﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً﴾ [النساء: 95] فهؤلاء القاعدون غير أولي الضرر ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: 95] درجات منه على القاعدين من المؤمنين غير أولي الضرر[47].[48]

فقال الصنعاني: "قوله: فهؤلاء القاعدون غير أولي الضرر، هكذا في الترمذي وصوابه: فهؤلاء القاعدون أولوا الضرر بدون فضل المجاهدون على القاعدين من غير أولي الضرر درجات، وفضلهم على أولي الضرر درجة واحدة، والمراد: أن الله سوى في الأجر بين المجاهدين والقاعدين أولي الضرر في الأجر، ولذا كان الصواب أن يقول الترمذي: أولي الضرر في عبارته الثانية".[49]

ثانيًا: تحرير موضع التعقّب:

يقع التعقّب على عبارة الترمذي التي نقلها المصنف في سياق الحديث عن سبب نزول آية ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: 95]، حيث جاء فيها: "فهؤلاء القاعدون غير أولي الضرر"، فنبّه الصنعاني إلى أن الصواب: "فهؤلاء القاعدون أولو الضرر"، لأنَّ السياق في الرواية يدل على المساواة في الأجر بين المجاهدين والقاعدين من أهل الأعذار، وأن التفضيل بالدرجات إنما هو على القاعدين من غير أولي الضرر.

ثالثًا: المناقشة:

مع أن الصنعاني نبّه إلى أن الصواب في العبارة الثانية هو قول: "أولي الضرر"، إلا أنَّ كلام الترمذي على ما هو عليه لا يعدّ خطأ محضًا؛ إذ يُحتمل أن يكون مقصوده بـ"غير أولي الضرر" في الموضع الثاني الإشارة إلى الفئة التي وقع عليها التفضيل، لا الفئة المساوية في الأجر.

وبهذا يكون المعنى متسقًا مع نصّ الآية؛ إذ الآية فرّقت بين القاعدين أولي الضرر –الذين سُوّوا بالمجاهدين في الأجر– وبين القاعدين من غير أولي الضرر –الذين فُضّل عليهم المجاهدون بدرجات–.[50]

ومن ثمَّ، فإن الصنعاني ربما كان يقصد توضيح هذا المعنى وصياغته بما يرفع الإبهام، إلا أنَّ عبارة الترمذي تحتمل هذا المعنى أيضًا، فيكون كلٌّ من كلام الترمذي وتصويب الصنعاني صحيحًا من حيث المعنى، وإن اختلفا في الأسلوب والتقييد.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن الحافظ ابن حجر بيَّن أن هذه الزيادة من كلام ابن جريج وليس من كلام الترمذي، فقال في الفتح: "... ومن قوله: درجة الخ، مدرج في الخبر من كلام ابن جريج بينه الطبري، فأخرج من طريق حجاج نحو ما أخرجه الترمذي إلى قوله: درجة"[51].

رابعًا: الترجيح:

الراجح أن كلا العبارتين صحيحتان من حيث المعنى؛ فكلام الترمذي يحتمل إرادة بيان الفئة المفضول عليها وهم غير أولي الضرر، وكلام الصنعاني أدقُّ من جهة رفع الإبهام بتصريح أنَّ المساواة في الأجر إنَّما هي مع أولي الضرر. وبذلك فالتعبيران متفقان في المضمون، وإن اختلفا في الأسلوب والوضوح.

التعقب الثاني: نقد الصنعاني لنسبة الترمذي مقتل ابن رواحة إلى ما قبل عمرة القضاء:

أولًا: نصُّ التعقب:

ساق المصنف حديثًا عن أنس -رضي الله عنه-وفيه قال: **دخل النبي -ﷺ-مكة في عمرة القضاء وعبد الله بن رواحة يمشي بين يديه وهو يقول: ... الحديث**. أخرجه الترمذي[52].[53]

فنقل الصنعاني كلام الترمذي على الحديث بقوله: "وقال: حسن غريب صحيح. وفي الجامع قال الترمذي: وقد روي في غير هذا الحديث أن النبي -صلى الله عليه وسلم-دخل مكة في عمرة القضاء، وكعب بن مالك بين يديه. وهذا أصح عند بعض أهل الحديث؛ لأن عبد الله بن رواحة قتل يوم مؤتة، وإن كانت عمرة القضاء بعد ذلك. انتهى"[54].

ثم عقب على قوله بنقله لكلام ابن حجر فقال: وقال الحافظ في الفتح: قلت: وهو ذهول شديد وغلط مردود، ولا أدري كيف وقع الترمذي في ذلك مع وفور معرفته، مع أن في قصة عمرة القضاء اختصام جعفر وأخيه علي وزيد بن حارثة في بنت حمزة، وجعفر قتل هو وزيد وابن رواحة في موطن واحد، وكيف يخفى عليه -أعني: الترمذي-مثل هذا؟! انتهى[55]. ثم عقب

الصنعاني على ابن الديبع فقال: "ولو نقل المصنف كلام الجامع هذا الذي عن الترمذي لكان مفيدًا؛ لأنه قد قال: وصححه فلو قال: أصح منه كذا"[56].

ثانيًا: تحرير موضع التعقب:

يقع موضع التعقّب على كلام الترمذي في قوله: إن عمرة القضاء كانت بعد مقتل ابن رواحة، على خلاف ما أثبتته كتب المغازي والسير، ومن ثمّ عدّ الصنعاني –نقلًا عن الحافظ ابن حجر– هذا القول من الترمذي ذهولًا شديدًا وغلطًا مردودًا؛ لأن الوقائع النبوية المعلومة تقطع بتقدّم عمرة القضاء على غزوة مؤتة. كما عاب على المصنِّف اقتصاره على تخريج الحديث دون نقل كلام الترمذي فيه.

ثالثًا: المناقشة:

يتبيَّن من استقراء الروايات أنَّ الترمذي –رحمه الله– وهم في قوله: إن عمرة القضاء كانت بعد مقتل عبد الله بن رواحة؛ إذ الثابت في كتب المغازي والسير أن عمرة القضاء كانت في ذي القعدة من السنة السابعة للهجرة، بينما كانت غزوة مؤتة في جمادى الأولى من السنة الثامنة، أي بعدها بعدة أشهر[57].

ومن ثمّ فإن الترمذي قد أخطأ في ترتيب الحوادث الزمنيّة، فظنّ أن مقتل ابن رواحة كان قبل عمرة القضاء، فاستشكل رواية أنس -رضي الله عنه-. وقد أصاب الحافظ ابن حجر في تعقيبه على هذا الوهم، إذ بيّن أن الأدلة التاريخية والحديثية متضافرة على أن عبد الله بن رواحة – رضي الله عنه– شهد عمرة القضاء، ثم استُشهد بعدها في مؤتة مع زيد وجعفر -رضي الله عنه-، كما ورد في قصة اختصامهم في بنت حمزة في عمرة القضاء، وهو ما يؤكد بطلان توهّم الترمذي.

أما رواية كعب بن مالك التي ذكرها الترمذي، فليست أصحّ من رواية عبد الله بن رواحة، للسبب الذي ذكره، لاحتمال أن يكون كلٌّ من كعب وعبد الله كانا بين يدي النبي -صلى الله عليه وسلم-في مناسبتين مختلفتين. ولهذا لم يقدح المحدِّثون في أصل الرواية، وإنما في التعليل المبنيّ على الخطأ الزمني.

رابعًا: الترجيح:

أصاب الصنعاني في تنبيهه على الخطأ التاريخي الواقع عند الترمذي، وفي استدراكه على المصنِّف الذي اكتفى بالتخريج دون نقل كلام الترمذي الكامل وما تضمّنه من هذا الوهم التاريخي؛ إذ إنّ إغفال ذلك يُفوّت على القارئ فائدةً علميّة مهمّة تتعلّق بتمييز الصحيح من الوهم في ترتيب الوقائع النبوية.

المبحث الثاني: تعقبات الأمير الصنعاني على الإمام الترمذي في الحكم على الأحاديث:

وقد تضمن هذا المبحث مطلبين اثنين، وهما على النحو الآتي:

المطلب الأول: تصحيح الترمذي للأحاديث:

وقد تضمَّن هذا المطلب تعقُّبين اثنين، وهما على النحو الآتي:

التعقب الأول: توجيه الصنعاني لحكم الترمذي على زيادة (ألا إن الله سيفتح لكم الأرض...) بين الإعلال والتصحيح النسبي

أولًا: نص التعقّب:

قال المصنف في سياقه لطرق أحد الأحاديث: "وزاد مسلم[58] والترمذي[59]: **(ألا إن الله سيفتح لكم الأرض، وستكفون المؤونة، فلا يعجزن أحدكم أن يلهو بأسهمه)**".[60]

فعقَّب الصنعاني بقوله: "... وأخرجه الترمذي من طريق فيها مجهول، ومن طريق مرسلًا وقال: إن طريق رواية المجهول أصح. فإن قلت: كيف تصحح رواية المجهول. قلت: يحتمل أنه أراد أصح من المرسلة، وإن كانت في نفسها غير صحيحة، ويحتمل أنه يريد لأنها قد رويت من طريق صحيحة وهي طريق مسلم"[61].

ثانيًا: تحرير موضع التعقّب:

محلّ تعقّب الصنعاني يقع على عبارة الترمذي في حكمه على الطريق التي تضم راوٍ مجهول؛ إذ قال الترمذي: "إن طريق رواية المجهول أصح"، وهي عبارة قد تُوهم تصحيح رواية المجهول بإطلاق، فنبّه الصنعاني إلى أن المراد تصحيح نسبي لا مطلق.

وبيّن أنّ وجه كلام الترمذي أحد احتمالين: إمّا أنه يقارن بين الطريق المرسلة وطريق المجهول، فحكم لأحدهما بأنه أصحّ نسبيًّا من الآخر لا أنه صحيح في ذاته، وإمّا أن حكمه بالأصحّيّة مبنيّ على اعتضاد تلك الزيادة بما جاء في صحيح مسلم؛ فتصير أصحّ باعتبار وجود أصل ثابت لها، لا باستقلال سندها.

ثالثًا: المناقشة:

أحسن الصنعاني في تعقبه وتوجيهه لعبارة الترمذي؛ إذ إن الطريق التي ساقها الترمذي أولًا جاءت من رواية وكيع، عن أسامة بن زيد، عن صالح بن كيسان، عن **رجل لم يُسَمَّه**، عن عقبة بن عامر، وفيها هذه الزيادة. وهي علةٌ ظاهرة تمنع من تصحيح الإسناد استقلالًا.

إلا أن الترمذي أوضح في آخر كلامه أن بعض الرواة أسقطوا المبهم، فرووه عن أسامة عن صالح عن عقبة مباشرة، ثم قال: "حديث وكيع أصح"[62]. وهذه العبارة، وإن كانت موهمة للوهلة الأولى، إلا أن قرائن السياق تدل على أن مراده أصحيةٌ نسبية لا مطلقة؛ إمَّا لكون طريق وكيع أقوى من المرسلة التي قُورنت بها، وإمَّا لاعتضاد الزيادة بروايةٍ صحيحة أخرجها مسلم، فيكون الحكم مبنيًا على الاعتضاد لا على سلامة الطريق في ذاته.

ومن ثَمّ جاء تعقّب الصنعاني في محلّه؛ إذ رفع الإيهام عن ظاهر كلام الترمذي، وحرّر أنَّ المقصود ليس تصحيح طريق المجهول، وإنما بيان وجه ترجيحٍ نسبيّ تفسّره القرائن والروايات الأخرى.

رابعًا: الترجيح:

يُرجَّح صحَّة توجيه الصنعاني لعبارة الترمذي؛ إذ إن طريق المجهول لا ينهض للتصحيح استقلالًا، ولا يوافق صنيع الترمذي في عامة أحكامه. كما أن وجود رواية صحيحة عند مسلم يتقوّى بها أصل الخبر، مما يجعل حكم الترمذي بالأصحية محمولًا على الترجيح النسبي بين الطرق المختلفة، لا على إثبات الصحة لطريق المجهول.

وعليه، فالمختار أنّ قول الترمذي "حديث وكيع أصح" إنما هو من باب مقارنة ما لا يخلو من ضعف بما هو أضعف منه، أو بالنظر إلى ما يعضده من الشواهد، لا من باب التصحيح المطلق للإسناد.

التعقب الثاني: تحرير موضع تصحيح الإمام الترمذي للرواية المختصرة ورفع الإيهام عن الرواية المطوّلة:

أولًا: نص التعقّب:

ساق المصنف[63] حديثًا مطولًا عن عائشة -رضي الله عنها- وفيه قالت: لو كان رسول الله -ﷺ- كاتمًا شيئًا من الوحي لكتم هذه الآية: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: 37]، ... الحديث. أخرجه الترمذي وصححه[64].[65]

فعقب الصنعاني على نقل المصنف لتصحيح الترمذي قائلًا: "قوله: أخرجه الترمذي وصححه، أقول: لكنه بعد سياق هذه الرواية التي ساقها المصنف عن الشعبي عن عائشة، ثم قال: هذا حديث غريب قد روي عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت: لو كان النبي -ﷺ-كاتمًا شيئًا من الوحي لكتم هذه الآية: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: 37]، هذا الحرف لم يرو بطوله[66]. انتهى.

ثم ساقه أيضًا عن الشعبي عن مسروق عن عائشة من طريق أخرى بهذا اللفظ المختصر، ثم قال: هذا حديث حسن صحيح[67]، وصحَّح اللفظ المختصر، وأشار إلى أن المطول فيه الشعبي عن عائشة، والمختصر فيه عن مسروق عن عائشة فالتصحيح للمختصر. وابن الأثير في الجامع أشار إلى مختصره بقوله: وفي رواية مختصرًا وذكرها[68].

فالذي أظنه أن تصحيح الترمذي للمختصرة التي عن مسروق عن عائشة لا للمطولة التي ذكرها المصنف. ولا ريب أن الشعبي أدرك عائشة، وروى عنها فهو موصول على الروايتين، والله أعلم.

ثم رأيت في فتح الباري: أن المختصرة رواها مسلم[69]، وأظن الزائد بعده مدرجًا في الخبر، فإنَّ الراوي له عن داود لم يكن بالحافظ[70]. قلت: وهو داود بن الزبرقان الرقاشي البصري نزيل بغداد. قال الحافظ في التقريب: متروك وكذبه الأزدي[71]. انتهى.

وروى المختصرة الترمذي عن ابن أبي عدي، عن داود بن أبي هند. قال الحافظ: ابن أبي عدي هو: محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، وقيل: هو إبراهيم أبو عمرو البصري ثقة من التاسعة[72]. انتهى.

فتبين لك -بحمد الله-ما ظنناه من أن تصحيح الترمذي للمختصرة إذ كيف يصحح لمن فيها متروك"[73].

ثانيًا: تحرير موضع التعقّب:

الموضع الذي تعقّبه الصنعاني هو عزوُ التصحيح إلى الترمذي على الرواية المطوّلة عن الشعبي عن عائشة، بينما في الواقع الترمذي صحح الرواية المختصرة عن مسروق عن عائشة، أما المطوّلة فليست محلّ تصحيحه.

ثالثًا: المناقشة:

يظهر بعد مراجعة جامع الترمذي أن الرواية المطوّلة وردت عن الشعبي عن عائشة مباشرة، غير أن الترمذي نفسه قيّد قوله "حديث حسن صحيح" بالرواية المختصرة من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة، لا بالمطوّلة.

وقد رجّح الصنعاني هذا التقييد لسببين:

1-أن المطوّلة تفرّد بها راوٍ متروك هو داود بن الزبرقان، كما ذكر الحافظ ابن حجر في التقريب.

2-أن ما زاد في المطوّلة من الألفاظ مظنُّه الإدراج من بعض الرواة الضعفاء، كما أشار الحافظ في فتح الباري.

وهذا يبيّن أن تصحيح الترمذي لا يمكن أن يشمل الرواية المطوّلة، بل اختص بالمختصرة التي رويت عن طريق ثقة، وهو ابن أبي عدي عن داود بن أبي هند.

رابعًا: الترجيح:

الراجح –كما قرره الصنعاني– أن تصحيح الترمذي إنما انصرف إلى الرواية المختصرة عن مسروق عن عائشة، لسلامة إسنادها، بينما الرواية المطوّلة لا يصح نسبتها إلى تصحيح الترمذي نظرًا لضعف طريقها واشتمالها على زيادات مدرجة.

المطلب الثاني: تحسين الترمذي للأحاديث

وقد تضمَّن هذا المطلب تعقُّبين اثنين، وهما على النحو الآتي:

التعقب الأول: اعتراض الصنعاني على تحسين الترمذي لحديث تفسير آية {ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ} [فاطر: 32] رغم جهالة بعض رواته، ونكارة متنه:

أولًا: نص التعقّب:

ساق المصنف حديث أبي سعيد -رضي الله عنه-وفيه: أن النبي -ﷺ-قال في هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[فاطر: 32] قال: (هؤلاء كلهم بمنزلة واحدة، وكلهم في الجنة). أخرجه الترمذي(74).(75)

ثم نقل الصنعاني حكم الترمذي على الحديث بقوله: قلت: وقال: هذا حديث حسن غريب(76)، وقال معقبًا عليه: "وقد ساق إسناده الترمذي عن رجل من ثقيف عن رجل من كنانة، وهما مجهولان، فكيف يصفه بالحسن وفيه نكارة أيضًا؟ وهو جعل الثلاثة سواء في المنزلة، وكلهم في الجنة، وهو خلاف عدل الله وحكمته: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ* مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [القلم: 35-36]" انتهى. وساق بعد ذلك طرقًا أخرى تفسر معنى الآية"(77).(78)

ثانيًا: تحرير موضع التعقّب:

موضع التعقّب هو اعتراض الصنعاني على حكم الترمذي على الحديث بالحسن، مع أن في سنده رجلين مجهولين، إضافةً إلى ما في متنه من نكارة بجعل أصناف الآية الثلاثة في درجة واحدة.

ثالثًا: المناقشة:

يمكن مناقشة الحكم على الحديث من ثلاثة أمور:

1-من جهة الإسناد: السند الذي ساقه الترمذي ضعيف لوجود مجهولين في طبقة واحدة، مما لا يحتمل معه وصف الحديث بالحسن. وقد نبه الصنعاني إلى هذه العلة، وهو موافق لقاعدة المحدّثين في ردّ ما تفرّد به مجهول العين أو الحال(79).

2-من جهة المتن: الحديث تضمن أن الأصناف الثلاثة سواء في المنزلة، وهذا يعارض نصوصًا قطعية في التفرقة بين الظالم والمقتصد والسابق، ويُنافي المعهود من عدل الله تعالى في الثواب والعقاب.

3-من جهة الشواهد: وردت طرق أخرى –كما ذكر الصنعاني وغيره– تفسر الآية بأن الأصناف الثلاثة جميعهم من أهل الإسلام، لكنهم متفاوتون في الدرجات، فالظالم قد يدخل النار بذنوبه ثم يُخرج، بخلاف المقتصد والسابق. وهذا الجمع أوضح وأوفق لأصول الاعتقاد وأحاديث الوعد والوعيد.

رابعًا: الترجيح:

الراجح أن حديث أبي سعيد بهذا الإسناد لا يثبت؛ لضعف سنده وجهالة رجاله، ونكارته في المتن. وأقرب ما يقال في الآية: إن الأصناف الثلاثة من هذه الأمة، وكلهم في دائرة الاصطفاء، لكنهم متفاوتون في منازلهم ومراتبهم، كما دلت عليه النصوص الصحيحة المفسِّرة، وهو ما ينسجم مع عدل الله وحكمته.

التعقب الثاني: تحسين الترمذي لحديث توقيت العقيق مع ضعف إسناده واحتمال انقطاعه

أولًا: نصّ التعقّب:

تعجب الصنعاني من تحسين الترمذي لحديث رواه يزيد بن أبي زياد، عن محمد بن علي، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، **وفيه أن النبي -ﷺ-وقت لأهل المشرق العقيق**.[80] فقال: "والعجب أنه حسّن الترمذي الحديث"[81].

ثانيًا: تحرير موضع التعقّب:

محلّ التعقّب هو استغراب الصنعاني من حكم الترمذي على حديث توقيت العقيق –الذي يرويه يزيد بن أبي زياد، عن محمد بن علي، عن ابن عباس رضي الله عنهما– بالحسن، مع أن في إسناده يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف باتفاق النقاد، لا يُحتج بحديثه، فكان تحسين الترمذي للخبر محلّ تعجب واعتراض.

ثالثًا: المناقشة:

هذا الحديث –في توقيت العقيق لأهل المشرق– مدارُه على يزيد بن أبي زياد عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس عن جده ابن عباس –رضي الله عنهما–، وقد انفرد به، كما نصّ الإمام البيهقي والحافظ ابن حجر وغيرهما[82].

ويزيد هذا قد اضطربت فيه أقوال النقاد، غير أن غالبها على تضعيفه؛ فقد قال أحمد: لم يكن بالحافظ، ليس بذاك[83]. وقال ابن معين: لا يُحتج بحديثه، وضعيف الحديث، وليس بالقوي[84]. وقال أبو حاتم[85] وأبو زرعة[86]: لين الحديث، يُكتب حديثه ولا يُحتج به[87]. وقال النسائي: ليس بالقوي، ضعيف[88]. وذكره الجوزجاني في الضعفاء[89]. واعتبره النووي ضعيفًا باتفاق المحدثين، وقال: قول الترمذي "حديث حسن" ليس كما قال[90]. وأما ابن عدي فذكر أنه مع ضعفه يُكتب حديثه[91]، وأشار العجلي إلى أنه جائز الحديث، وإن كان يُلقّن في آخر عمره[92]. وأخرج له مسلم مقرونًا[93]، والبخاري تعليقًا[94]، مما يدل على أنهم لم يحتجوا به استقلالًا[95].

ومن جهة الإسناد، فقد نبّه ابن القطان إلى إشكال في الاتصال؛ إذ إن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس لم يُعرف بالرواية عن جدّه، وإنما عن أبيه عن جده[96]، ولم يُثبت مسلم ولا ابن أبي حاتم له سماعًا من جده، مما يثير احتمال الانقطاع[97].

وعلى هذا، فإن تعجّب الصنعاني من تحسين الترمذي في محلّه؛ إذ إن الإسناد اجتمع فيه ضعف يزيد بن أبي زياد مع احتمال الانقطاع بين محمد بن علي وجده، فكان الأليق الحكم بضعفه لا بتحسينه.

رابعًا: الترجيح:

الراجح أنّ حديث توقيت العقيق لا يثبت؛ لانفراده بـ يزيد بن أبي زياد، وهو ضعيف باتفاق جمهور النقاد، مع ما نبّه عليه ابن القطان من احتمال الانقطاع بين محمد بن علي وجده ابن عباس –رضي الله عنهما–. وبذلك يكون تحسين الترمذي متوجَّهًا للاجتهاد في اختلاف أقوال الأئمة، غير أنّ الصواب ما ذهب إليه الصنعاني من استبعاد الحُسن والحكم بضعف الحديث.

8- الخاتمة والنتائج:

خلص هذا البحث إلى جملةٍ من النتائج جاءت بعد دراسة نقدية لتعقبات الأمير الصنعاني في كتاب "التحبير لإيضاح معاني التيسير" على الإمام الترمذي في سننه، وكان من أبرزها ما يلي:

1- بلغ مجموعُ التعقبات تسعة، توزعت على خمسة تعقباتٍ متنِيّةٍ تتصل بألفاظ الأحاديث ومتعلقاتها، وأربعة تعقباتٍ حكمية تتعلق بأحكام الترمذي على الأحاديث تصحيحًا وتحسينًا.

2- تبيّن من خلال الدراسة أن الإمام الصنعاني وافق الصواب في ثمانيةٍ من تعقباته، بينما لم يُصِب في تعقبٍ واحدٍ منها.

3- التعقبات التي أصاب فيها الصنعاني توزعت على ثلاث فئات وهي: تصويب المتون وضبط الألفاظ، تحرير السياق التاريخي وتحديد الوقائع، توجيه الأحكام الحديثية ونقدها.

4- امتلاك الصنعاني منهجًا نقديًّا متزنًا؛ إذ لا يقتصر على مجرد الاعتراض، بل يوجّه كلام الترمذي ويرفع ما يقع فيه من إيهام، مستندًا إلى تتبع الطرق ومعرفة العلل وتحرير ألفاظ المتون.

9- التوصيات:

يوصي الباحث بإنفاذ دراساتٍ لاحقة تستوعب تعقبات الإمام الصنعاني في سائر كتب السنة؛ لما ينطوي عليه منهجه من ثراءٍ نقديٍّ يستحقُّ الاستقصاء، ولِما في استكمال هذا المشروع من إسهامٍ مباشر في إبراز جانب مهم من خدمة المتأخرين للسنة النبوية وعلومها.

الهوامش:

(1) انظر: أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، أبو الحسين (ت 395هـ/ 1004م)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الفكر، 1399هـ/1979م، (ط1)، ج4، ص77.

(2) انظر: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، زين الدين، أبو عبد الله (ت 666هـ/ 1268م)، **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، بيروت – صيدا، المكتبة العصرية/الدار النموذجية، 1420هـ/1999م، (ط5)، ص213، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الإفريقي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (ت 711هـ/ 1311م)، **لسان العرب**، بيروت، دار صادر، 1414هـ/1994م، (ط3)، ج1، ص611.

(3) محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370هـ/ 980م)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 2001م، (ط1)، ج1، ص183.

(4) ابن قارس، **معجم مقاييس اللغة**، ج4، ص77.

(5) ابن منظور، **لسان العرب**، ج1، ص185

(6) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، أثير الدين، أبو حيان (ت 745هـ/ 1344م)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، 1420هـ، ج6، ص401.

(7) يُنظر: محمد بن جرير بن يزيد الآملي، أبو جعفر الطبري (ت 310هـ/923م)، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت، مؤسسة الرسالة، (ط1)، 1420هـ/2000م، ج16، ص498. ومحمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، شمس الدين أبو عبد الله القرطبي (ت 671هـ/1273م)، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة، دار الكتب المصرية، (ط2)، 1384هـ/1964م، ج9، ص334.

(8) الرازي، **مختار الصحاح**، ص213.

(9) انظر: مناف توفيق سليمان مريان، **تعقبات الحافظ ابن حجر على غيره من العلماء من خلال كتاب "تهذيب التهذيب"**، رسالة ماجستير، إشراف: شرف محمود القضاة، عمّان، كلية الدراسات العليا-الجامعة الأردنية، عام 2006م، ص12.

(10) انظر: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت 1250هـ/1834م)، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، بيروت، دار المعرفة، ج2، ص52، 133، 253، 296. محمد بن محمد بن يحيى زبارة الصنعاني (ت 1381هـ/1961م)، **نبلاء اليمن بالقرن الثاني عشر للهجرة:** القسم الثاني من نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الألف إلى سنة 1375هـ، صنعاء – اليمن، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1985م، (ط2)، ج3، ص33.

(11) كحلان: فعلان من الكحل وهو السَّواد، مأخوذ من الكحل الذي يكتحل به، واليمانيون اليوم يقولون كُحلان، بالضم، وكحلان: من أشهر مخاليف اليمن، وفيه بينون ورعين وهما قصران عجيبان، ... وبين كحلان وذمار ثمانية فراسخ، وبينه وبين صنعاء أربعة وعشرون

فرسخًا. انظر: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت 626هـ/1229م)، **معجم البلدان**، بيروت-دار صادر، (ط2)، 1995م، ج4، ص439.

(12) محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى الترمذي (ت 279هـ/892م)، **سنن الترمذي**، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998م، أبواب الإيمان، باب ما جاء في استكمال الإيمان وزيادته ونقصانه، حديث رقم (2614)، ج2، ص185.

(13) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت 852هـ/ 1448م)، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وإخراج وتصحيح: محبّ الدين الخطيب، وعليه تعليقات: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، بيروت، دار المعرفة، 1379هـ/ 1959م، (ط1)، ج1، ص51.

(14) أحمد بن الحسين البيهقي، أبو بكر (ت 458هـ/ 1066م)، **شعب الإيمان**، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، وإشراف: مختار أحمد الندوي، الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي – الهند، 1423هـ/ 2003م، (ط1)، ج1، ص87.

(15) يحيى بن شرف النووي، أبو زكريا محيي الدين (ت 676هـ/ 1277م)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1392هـ/ 1972م، (ط2)، ج2، ص3.

(16) محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني، أبو إبراهيم عزّ الدين (ت 1182هـ/ 1768م)، **التَّحبير لإيضاح معاني التيسير**، تحقيق: محمّد صبحي حسن حلّاق أبو مصعب، الرياض، مكتبة الرشد، 1433هـ/ 2012م، (ط1)، ج1، ص178.

(17) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان، حديث رقم (9).

(18) انظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، إشراف: إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، القاهرة، دار الدعوة، ج1، ص60.

(19) يُنظر: النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ج2، ص3.

(20) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب شعب الإيمان، حديث رقم (58).

(21) البيهقي، **شعب الإيمان**، ج1، ص87.

(22) نُسب هذا القول إلى ابن الصلاح بواسطة النووي وابن حجر. ينظر: النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ج2، ص3. ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج1، ص51.

(23) عياض بن موسى اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت 544هـ/ 1149م)، **إكمال المعلِم بفوائد مسلم**، تحقيق: يحيى إسماعيل، مصر، دار الوفاء، 1419هـ/ 1998م، (ط1)، ج1، ص272.

(24) الحسين بن الحسن الحليمي الجرجاني، أبو عبد الله (ت 403هـ/ 1012م)، **المنهاج في شعب الإيمان**، تحقيق: حلمي محمد فودة، بيروت، دار الفكر، 1399هـ/ 1979م، (ط1)، ج1، ص105.

(25) ينظر: ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج1، ص51.

(26) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب المغازي، باب، حديث رقم (3954).

(27) الترمذي، **سنن الترمذي**، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة النساء، حديث رقم (3032)، وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث ابن عباس، ومقسم يقال: هو مولى عبد الله بن الحارث، ويقال: هو مولى ابن عباس، وكنيته أبو القاسم.

(28) عبد الرحمن بن علي الشيباني الزبيدي، ابن الديبع (ت 944هـ/ 1537م)، **تيسير الوصول إلى جامع الأصول**، تحقيق: محمد حامد الفقي، مصر، المطبعة السلفية، 1346هـ/ 1927م، (ط1)، ج1، ص118.

(29) أي جامع الأصول لابن الأثير. المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري، مجد الدين أبو السعادات (ت 606هـ/ 1209م)، **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، والتتمة: تحقيق بشير عيون، بيروت، مكتبة الحلواني– مطبعة الملاح– مكتبة دار البيان، (ط1)، ج2، ص100.

(30) سبق تخريجه.

(31) يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي، أبو عمر (ت 463هـ/ 1071م)، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار الجيل، 1412هـ/ 1992م، (ط1)، ج4، ص1593.

(32) الصنعاني، **التَّحبير لإيضاح معاني التيسير**، ج2، ص91.

(33) ابن عبد البر، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، ج4، ص1593.

(34) علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري، عزّ الدين ابن الأثير (ت 630هـ/ 1233م)، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ/ 1994م، (ط1)، ج6، ص5.

(35) انظر: ابن عبد البر، **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، ج4، ص1593، وابن الأثير، **أسد الغابة في معرفة الصحابة**، ج3، ص94.

(36) البخاري، **صحيح البخاري**، كتاب الأحكام، باب يستحب للكاتب أن يكون أمينا عاقلا، حديث رقم (7191).

(37) الترمذي، **سنن الترمذي**، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة التوبة، حديث رقم (3103)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(38) ابن الديبع، **تيسير الوصول إلى جامع الأصول**، ج1، ص209.

(39) الترمذي، **سنن الترمذي**، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة التوبة، حديث رقم (3103)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(40) أحمد بن حنبل، **المسند**، مسند الأنصار -رضي الله عنهم-، حديث زيد بن ثابت رقم (22042).

(41) ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج9، ص15.

(42) الصنعاني، **التَّحبير لإيضاح معاني التيسير**، ج2، ص507.

(43) انظر: محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله (ت 256هـ/ 870م)، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت، دار طوق النجاة (مصوّرة عن السلطانية مع ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، 1422هـ/ 2001م، (ط1)، ج6، ص183-184.

(44) انظر: الترمذي، **سنن الترمذي**، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة التوبة، حديث رقم (3103)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(45) انظر: الترمذي، **سنن الترمذي**، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة التوبة، حديث رقم (3104)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وهو حديث الزهري ولا نعرفه إلا من حديثه.

(46) انظر: ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج9، ص15.

(47) الترمذي، **سنن الترمذي**، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة النساء، حديث رقم (3032)، وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه من حديث ابن عباس، ومقسم يقال: هو مولى عبد الله بن الحارث، ويقال: هو مولى ابن عباس، وكنيته أبو القاسم.

(48) ابن الديبع، **تيسير الوصول إلى جامع الأصول**، ج1، ص118.

(49) الصنعاني، **التَّحبير لإيضاح معاني التيسير**، ج2، ص92.

(50) يُنظر: الطبري، **تفسير الطبري**، ج9، ص85.

(51) ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج8، ص262

(52) الترمذي، **سنن الترمذي**، أبواب الأدب، باب ما جاء في إنشاد الشعر، حديث رقم (2847)، وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

(53) ابن الديبع، **تيسير الوصول إلى جامع الأصول**، ج2، ص181.

(54) الصنعاني، **التَّحبير لإيضاح معاني التيسير**، ج4، ص802.

(55) ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج7، ص502.

(56) الصنعاني، **التَّحبير لإيضاح معاني التيسير**، ج4، ص802.

(57) انظر: محمد بن عمر الواقدي، أبو عبد الله (ت 207هـ/ 823م)، **المغازي**، تحقيق: مارسدن جونس، بيروت، دار الأعلمي، 1409هـ/ 1989م، (ط3)، ج2، ص741. عبد الملك بن هشام الحميري المعافري، أبو محمد جمال الدين (ت 213هـ/ 828م)، **السيرة النبوية**،

تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، 1375هـ/ 1955م، (ط2)، ج2، ص373.

(58) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الإمارة، باب فضل الرمي والحث عليه، وذم من علمه ثم نسيه، حديث رقم (168).

(59) الترمذي، **سنن الترمذي**، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأنفال، حديث رقم (3083)، وقال: وقد روى بعضهم هذا الحديث عن أسامة بن زيد، عن صالح بن كيسان، عن عقبة بن عامر، وحديث وكيع أصح، وصالح بن كيسان لم يدرك عقبة بن عامر وقد أدرك ابن عمر.

(60) ابن الديبع، **تيسير الوصول إلى جامع الأصول**، ج1، ص130.

(61) الصنعاني، **التَّحبير لإيضاح معاني التيسير**، ج2، ص159.

(62) الترمذي، **سنن الترمذي**، ج5، ص121.

(63) صاحب كتاب التيسير.

(64) الترمذي، **سنن الترمذي**، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الأحزاب، حديث رقم (3207)، وقال: هذا حديث غريب.

(65) ابن الديبع، **تيسير الوصول إلى جامع الأصول**، ج1، ص167.

(66) الترمذي، **سنن الترمذي**، ج5، ص206.

(67) **المصدر السابق**، ج5، ص206.

(68) ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث**، ج2، ص307.

(69) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل: **{وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ}** [النجم: 13]، وهل رأى النبي -صلى الله عليه وسلم-ربَّه ليلة الإسراء، حديث رقم (288).

(70) انظر: ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج8، ص 524.

(71) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت 852هـ/ 1448م)، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، سوريا، دار الرشيد، 1406هـ/ 1986م، (ط1)، ص198.

(72) ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص 465.

(73) الصنعاني، **التَّحبير لإيضاح معاني التيسير**، ج2، ص315.

(74) الترمذي، **سنن الترمذي**، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة الملائكة، حديث رقم (3225)، وقال: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

(75) ابن الديبع، **تيسير الوصول إلى جامع الأصول**، ج1، ص170.

(76) الترمذي، **سنن الترمذي**، ج5، ص206.

(77) الصنعاني، **التَّحبير لإيضاح معاني التيسير**، ج2، ص327.

(78) انظر: الطبري، **تفسير الطبري**، ج20، ص467.

(79) انظر: عبد الله بن يوسف الجديع، **تحرير علوم الحديث**، بيروت، مؤسسة الريان، 1424هـ/ 2003م، (ط1)، ج2، ص999.

(80) الترمذي، **سنن الترمذي**، أبواب الحج، باب ما جاء في مواقيت الإحرام لأهل الآفاق، حديث رقم (832)، وقال: هذا حديث حسن.

(81) الصنعاني، **التَّحبير لإيضاح معاني التيسير**، ج2، ص206.

(82) ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج3، 390.

(83) أبو عبد الله أحمد بن حنبل (ت 241هـ/855م)، **الجامع لعلوم الإمام أحمد– علل الحديث**، تأليف: إبراهيم النحاس، الفيوم، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، (ط1)، 1430هـ/2009م، ج14، ص223.

(84) ابن عدي الجرجاني، أبو أحمد (ت 365هـ/ 976م)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، وشارك فيه: عبد الفتاح أبو سنة، بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ/ 1997م، (ط1)، ج9، ص163.

(85) ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، ج4، ص413.

(86) سعدي بن مهدي الهاشمي، **أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية: كتاب الضعفاء لأبي زرعة الرازي**، المدينة النبوية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، (ط1)، 1402هـ/1982م، ج3، ص834.

(87) يوسف بن عبد الرحمن المِزّي، أبو الحجاج جمال الدين (ت 742هـ/ 1341م)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1400هـ/ 1980م، (ط1)، ج32، ص138.

(88) أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت 303هـ/915م)، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب، دار الوعي، (ط1)، 1396هـ، ص111.

(89) إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (ت 259هـ/873م)، **أحوال الرجال**، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، فيصل آباد، حديث أكادمي، ص151.

(90) النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ج1، ص51.

(91) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج9، ص163.

(92) أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجلي الكوفي (ت 261هـ/875م)، **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البِستوي، المدينة المنورة، مكتبة الدار، (ط1)، 1405هـ/1985م، ج2، ص364.

(93) مسلم، **صحيح مسلم**، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة، حديث رقم: (2067)، ج1، ص136.

(94) البخاري، **صحيح البخاري**، ج7، ص151.

(95) انظر: المزي، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج32، ص135.

(96) علي بن محمد الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت 628هـ/ 1231م)، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، تحقيق: الحسين آيت سعيد، الرياض، دار طيبة، 1418هـ/ 1997م، (ط1)، ج2، ص558.

(97) انظر: عمر بن علي ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص (ت 804هـ/ 1401م)، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الرياض، دار الهجرة للنشر والتوزيع، 1425هـ/ 2004م، (ط1)، ج6، ص89.

Al-Amīr Al-Ṣanʿānī's Critiques in His Book *Al-Taḥbīr li Īḍāḥ Maʿānī Al-Taysīr* on Imam Al-Tirmidhī's *Sunan* A Critical Study

Abstract

This research examines the critiques of Al-Amīr Al-Ṣanʿānī (d. 1182 AH) in his book *Al-Taḥbīr li Īḍāḥ Maʿānī Al-Taysīr* concerning Imam Al-Tirmidhī's *Sunan*, proceeding from the problem of the necessity of collecting these critiques, elucidating their nature, and studying them to assess their critical value.

The researcher employed the inductive approach to inventory the critiques, followed by the analytical and critical approaches to understand and evaluate them. The study concluded that the total number of critiques amounted to nine: five pertaining to textual (*matn*) issues concerning the accuracy of wording and contextual precision, and four pertaining to juridical (*ḥukmiyyah*) issues relating to Al-Tirmidhī's assessments of Hadith. It also became evident that Al-Ṣanʿānī was correct in eight of these critiques, and his accurate critiques were directed toward rectifying textual content, clarifying circumstances, and evaluating and critiquing Al-Tirmidhī's rulings. The research highlighted Al-Ṣanʿānī's possession of a balanced critical methodology based on tracing chains of transmission (*ṭuruq*), identifying defects (*ʿilal*), and verifying texts (*mutūn*), rendering his critiques a significant contribution to applied Hadith criticism.

Keywords: Al-Ṣanʿānī, Al-Tirmidhī, *Al-Taḥbīr*, Hadith Critiques, Textual Criticism, Defects, Tracing Chains of Transmission.